

فاعلية إدارة المخاطر في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية: دراسة
تطبيقية على القطاع البيطري الحكومي

إعداد الطالبة/

سحاب بنت عمر الفليج

243000127

إشراف/

د. الفیصل عبدالحمید محمد

د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2025

٣	مقدمة:
٨	أهمية الدراسة:
٩	أهداف الدراسة:
١٠	تساؤلات الدراسة:
١١	فروض الدراسة:
١٢	نموذج الدراسة:
١٢	الدراسات السابقة:
١٩	الفجوة البحثية:
٢١	المنطلقات النظرية للدراسة:
٢٣	المنهجية وطرق البحث:
٢٣	مصادر جمع البيانات
٢٤	أدوات الدراسة:
٢٦	حدود الدراسة:
٢٧	المراجع:

مقدمة:

تُعد إدارة المخاطر أحد العناصر الجوهرية في الإدارة الحديثة، حيث تهدف إلى التنبؤ بالمخاطر المحتملة التي قد تواجه المنظمة أو المشروع، والعمل على تحليلها وتقييم أثرها، ثم وضع الاستراتيجيات الكفيلة بتقليل تأثيرها السلبي أو تفاديها قدر الإمكان. ولم تعد إدارة المخاطر ترفاً تنظيمياً أو إجراءً تكميلياً، بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمليات التخطيط والتشغيل في المؤسسات كافة، سواء كانت مؤسسات أعمال أو منظمات حكومية أو غير ربحية. فمع تنامي التعقيد في بيئات العمل وتزايد التحديات الاقتصادية والتكنولوجية والقانونية، أصبح لزاماً على المؤسسات تطوير أدوات ونظم لإدارة المخاطر بشكل استباقي وفعال.

يقوم مفهوم إدارة المخاطر على عملية متكاملة تبدأ بتحديد مصادر الخطر، سواء كانت داخلية مثل ضعف نظم الرقابة، أو خارجية مثل تقلبات السوق أو الكوارث الطبيعية. تلي ذلك مرحلة تقييم المخاطر، التي تتضمن تحليل احتمال وقوع الخطر ومدى تأثيره المحتمل على أهداف المنظمة. ويتم هذا التقييم باستخدام أساليب كمية ونوعية، تعتمد على البيانات التاريخية، والسيناريوهات المستقبلية، وأدوات التحليل الإحصائي. وبعد التقييم، يتم اتخاذ القرار بشأن كيفية التعامل مع هذه المخاطر، إما بتفاديها، أو تقليلها، أو نقلها إلى طرف آخر من خلال التأمين، أو قبولها إذا كانت ضئيلة التأثير. وتُعد هذه المرحلة من أكثر المراحل حيوية، إذ تضع الإدارة أمام بدائل متعددة لاتخاذ القرار الأنسب وفقاً لطبيعة المؤسسة وقدرتها على التحمل.

وتتطلب إدارة المخاطر الجيدة وجود نظام مؤسسي متكامل يشمل السياسات، والإجراءات، وأدوات الرصد والتقييم، إلى جانب ثقافة تنظيمية واعية تعترف بأهمية إدارة المخاطر وتتكامل معها في مختلف المستويات الإدارية. فنجاح إدارة المخاطر لا يعتمد فقط على وجود الخطط والسياسات، بل أيضاً على

وعي الموظفين وتدريبهم، وسرعة استجابتهم للمواقف الطارئة، ومدى التزامهم بالإجراءات المعتمدة. ولهذا، فإن بناء ثقافة مؤسسية تقوم على الشفافية واليقظة التنظيمية يعد شرطاً أساسياً لضمان فاعلية نظام إدارة المخاطر.

وفي ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة وتنامي التحديات التقنية والبيئية، أصبحت إدارة المخاطر عنصراً استراتيجياً في تحقيق الاستدامة المؤسسية. فالمؤسسات التي تملك نظاماً فعالاً لإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات، وأعلى كفاءة في استغلال الفرص وتخصيص الموارد. كما أن تطبيق إدارة المخاطر بشكل فعال ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين، ويعزز من الصورة المؤسسية، ويقلل من التقلبات في الأداء المالي والتشغيلي.

وبالإضافة إلى الجوانب التشغيلية، تلعب إدارة المخاطر دوراً مهماً في الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية، إذ تساعد على تجنب الانتهاكات والتجاوزات التي قد تُعرض المؤسسة لعقوبات أو خسائر جسيمة. كما تُسهم في تحسين الحوكمة من خلال دعم عمليات اتخاذ القرار المبنية على المعلومات وتحليل المخاطر، بدلاً من الاعتماد على الحدس أو القرارات الارتجالية.

تُعد الأمراض الحيوانية المعدية من أبرز التحديات التي تواجه الصحة العامة، والزراعة، والأمن الغذائي على مستوى العالم، لما لها من آثار وخيمة على الثروة الحيوانية والاقتصادات الوطنية وسلامة الإنسان. وتُعرف هذه الأمراض بأنها حالات مرضية تصيب الحيوانات، وتنتقل إما بين الحيوانات نفسها أو من الحيوان إلى الإنسان، وتُسمى حينها بالأمراض المشتركة أو "الزoonoses". وقد شهد العالم في العقود الأخيرة تزايداً ملحوظاً في ظهور وانتشار هذه الأمراض، مدفوعة بعدة عوامل، منها تغيرات المناخ، وتوسع النشاط الزراعي، وزيادة التداخل بين الإنسان والحياة البرية، مما جعل السيطرة عليها تمثل أولوية قصوى للمنظمات الصحية والبيطرية حول العالم.

تتنوع مسببات الأمراض الحيوانية المعدية ما بين الفيروسات والبكتيريا والطفيليات والفطريات، ويُعد بعضها من أشد أنواع الأمراض فتكًا وسرعة في الانتشار، مثل الحمى القلاعية، وأنفلونزا الطيور، والحمى النزفية، وداء الكلب، والبروسيل (الحمى المالطية). وتكمن خطورة هذه الأمراض في أنها لا تُهدد صحة الحيوان فحسب، بل تمتد لتؤثر على صحة الإنسان من خلال العدوى المباشرة أو عبر استهلاك منتجات حيوانية ملوثة، بالإضافة إلى تأثيراتها الاقتصادية الناتجة عن نفوق الحيوانات، أو تراجع إنتاجيتها، أو فرض الحظر التجاري على منتجات الدول المتضررة.

وتستلزم مكافحة الأمراض الحيوانية المعدية اتباع منهج شامل ومتكامل يجمع بين المراقبة البيطرية، والتشخيص السريع، والتدخل العلاجي أو الوقائي، مثل حملات التطعيم، وعزل الحالات المصابة، والتخلص الآمن من الجثث، إلى جانب توعية المربين والمستهلكين على حد سواء. وتُعد الإجراءات الوقائية في هذا الإطار أكثر جدوى من العلاجية، إذ أن كثيرًا من هذه الأمراض، لا سيما الفيروسية منها، لا تتوفر لها علاجات فعالة بعد الإصابة، مما يجعل التحصين والسيطرة على عوامل الانتشار هي الركيزة الأساسية للحد من تفشيها.

تلعب إدارة المخاطر دورًا محوريًا في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية، إذ تمثل أداة استراتيجية تُمكن الجهات المعنية من التعامل مع التهديدات الصحية المحتملة قبل وقوعها، والحد من آثارها في حال حدوثها. فالأمراض الحيوانية المعدية، بما تحمله من قدرة عالية على الانتشار السريع والتأثير المزدوج على كل من صحة الحيوان والإنسان، تتطلب استجابة متقدمة لا تقتصر على العلاج أو التدخل بعد التفشي، بل تعتمد على نهج وقائي مبني على التنبؤ، والتخطيط، والاستجابة المبكرة، وهو ما توفره إدارة المخاطر كمنظومة شاملة للحد من الكوارث الوبائية.

تبدأ فاعلية إدارة المخاطر في هذا المجال من خلال عملية التقييم المسبق للمخاطر المرتبطة بالأمراض الحيوانية، والتي تشمل تحليل مصادر الخطر، ورصد الأنماط الوبائية، وتحديد العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تسهم في تفشي المرض. فالمناطق ذات الكثافة الحيوانية العالية، أو التي تعاني من ضعف في الرقابة البيطرية، أو تلك التي تشهد تداخلاً كبيراً بين الإنسان والحيوان، تكون أكثر عرضة لتفشي الأمراض. ومن خلال هذا التحليل، تستطيع المؤسسات البيطرية والحكومات أن تبني أنظمة إنذار مبكر، وتُصمم تدخلات وقائية مستهدفة قبل ظهور الأعراض أو انتقال المرض عبر الحدود. وتكمن فاعلية إدارة المخاطر أيضاً في قدرتها على تعزيز التخطيط المسبق للموارد والاستجابة، إذ يُمكن من خلالها تحديد الإجراءات اللازمة في حال ظهور حالة اشتباه أو تفشٍّ مؤكد، مثل وضع خطط للعزل البيطري، وتحريك فرق الاستجابة السريعة، وتوفير مخزون استراتيجي من اللقاحات والأدوية. كما تتيح إدارة المخاطر توزيع الأدوار بوضوح بين مختلف الجهات المعنية، مثل وزارات الزراعة، والصحة، والبيئة، الأمر الذي يضمن تفاعلاً منسقاً وسريعاً عند الطوارئ، ويقلل من التشتت أو البطء في اتخاذ القرارات الحاسمة.

ومن أبرز مؤشرات فاعلية إدارة المخاطر في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية هو تعزيز برامج المراقبة الوبائية، التي تُعد العمود الفقري لأي نظام وقائي ناجح. فبفضل إدارة المخاطر، يمكن تطوير نظم متابعة ورصد فعالة تشمل استخدام قواعد بيانات حديثة، وتقنيات التحليل الجغرافي، والربط الإلكتروني بين الوحدات البيطرية، ما يسمح بتتبع حركة الحيوانات، وتسجيل الحالات المرضية، والتفاعل مع المؤشرات الأولية بشكل لحظي. هذا المستوى من الرصد لا يساعد فقط في الاكتشاف المبكر، بل يساهم في رسم خريطة للتهديدات وتحديثها باستمرار، بما يمكن من تكييف الإجراءات وفقاً لمتغيرات الواقع.

وتُسهم إدارة المخاطر كذلك في بناء قدرات الأفراد والمؤسسات للتعامل مع الأزمات الصحية الحيوانية، من خلال التدريب المستمر، ورفع الوعي بأهمية الاستعداد المسبق، وتوفير بروتوكولات واضحة للتعامل مع الحالات الوبائية. كما تعزز هذه الإدارة من التواصل الفعال مع المجتمع، بما في ذلك المزارعين، ومربي الماشية، والجهات الإعلامية، لتفادي انتشار الشائعات، ونشر التوعية حول أساليب الوقاية، والتعامل الصحيح مع الحيوانات المصابة أو النافقة، مما يقلل من فرص توسع نطاق العدوى.

علاوة على ذلك، فإن إدارة المخاطر لا تقتصر على السيطرة الفورية، بل تُعنى أيضًا باستدامة الحلول، من خلال تقييم شامل للأثر بعد كل أزمة، واستخلاص الدروس، وتحديث السياسات وفقًا لذلك. وتُعد هذه المرونة في التقييم والتحسين أحد أسباب فاعليتها، حيث تتيح للمؤسسات تطوير قدراتها الوقائية والتكاملية بشكل مستمر، بما يتماشى مع التغيرات المناخية والبيئية، والتطورات في علم الأوبئة البيطرية. في المجمل، فإن فاعلية إدارة المخاطر في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية لا تتجلى فقط في حماية الثروة الحيوانية وصحة الإنسان، بل تمتد لتشمل الحفاظ على الأمن الغذائي، وحماية الاقتصادات الزراعية، وضمان استمرارية التجارة الحيوانية الآمنة. وهي بذلك تمثل إطارًا وقائيًا واستراتيجيًا لا يمكن تجاهله في أي منظومة متقدمة تسعى إلى بناء نظم صحية وزراعية resilient قادرة على الصمود أمام الأوبئة الحيوانية وتبعاتها المتعددة.

انطلاقًا من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل فاعلية إدارة المخاطر بأبعادها مجمعة المتمثلة في (تعريف المخاطر، فهم المخاطر، مراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر) في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي.

أهمية الدراسة:

تعتمد أهمية هذه الدراسة على إسهاماتها النظرية والتطبيقية فيما يلي:

الأهمية النظرية:

- ✓ إثراء الأدبيات العلمية في مجال إدارة المخاطر الصحية والبيطرية من خلال دراسة العلاقة بين فاعلية إدارة المخاطر والحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية، لا سيما في البيئات الزراعية والريفية التي تشهد كثافة حيوانية عالية وتداخلاً مستمراً بين الإنسان والحيوان.
- ✓ تقديم إطار نظري حديث يربط بين مكونات إدارة المخاطر (مثل التنبؤ بالمخاطر، التحليل الوبائي، نظم الإنذار المبكر، الاستجابة السريعة، والتواصل المؤسسي) وبين مخرجات الصحة الحيوانية مثل الحد من الانتشار، سرعة الاكتشاف، دقة التدخل، وتقليل الخسائر الاقتصادية والبيئية.
- ✓ سد فجوة معرفية في الدراسات العربية البيطرية والإدارية، التي لم تُعالج بشكل كافٍ العلاقة التكاملية بين فاعلية أنظمة إدارة المخاطر وبين السيطرة الفعلية على تفشي الأوبئة الحيوانية ذات الطابع المعدي والمشارك.
- ✓ المساهمة في تطوير أدوات تقييم كمية ونوعية تُستخدم مستقبلاً لقياس درجة فاعلية نظم إدارة المخاطر البيطرية، وتحديد الأثر العملي لهذه النظم على تحسين الاستجابة المؤسسية وكفاءة التعامل مع الأزمات الصحية في قطاع الثروة الحيوانية.

الأهمية التطبيقية:

- ✓ دعم صناع القرار في القطاعات البيطرية والزراعية والصحية بمؤشرات دقيقة حول تأثير فاعلية إدارة المخاطر في السيطرة على انتشار الأمراض الحيوانية المعدية، بما يسهم في صياغة سياسات صحية وقائية متكاملة تُعزز من الجاهزية والاستجابة المؤسسية للآزمات.
- ✓ تحقيق تحسين فعلي في أنظمة الوقاية والمراقبة الوبائية من خلال تقديم توصيات مستندة إلى نتائج علمية تدعم التخطيط الاستباقي، وتُقلل من الخسائر الاقتصادية المرتبطة بنفوق الحيوانات، وتُعزز كفاءة الموارد المتاحة في حالات الطوارئ الصحية.
- ✓ رفع كفاءة الكوادر البيطرية والإدارية المعنية في مجال الصحة الحيوانية، عبر تسليط الضوء على عناصر حاسمة في إدارة المخاطر مثل تحليل البيانات الوبائية، إدارة الاستجابة السريعة، والتنسيق بين الجهات، وتأثير ذلك على سرعة التدخل ودقة التحكم في بؤر العدوى.
- ✓ تحقيق وفورات اقتصادية وصحية وبيئية من خلال تقليل انتشار الأمراض، وخفض الاعتماد على التدخلات العلاجية المكلفة، والحد من تعطل سلاسل الإنتاج الحيواني، مما ينعكس إيجابياً على الأمن الغذائي، واستقرار الأسواق، واستدامة قطاع الثروة الحيوانية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى أثر فاعلية إدارة المخاطر بأبعادها مجمعة المتمثلة في (تعريف المخاطر، فهم المخاطر، مراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر) في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي، ويتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية:

- ✓ التعرف على مستوى تعريف المخاطر في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي.
- ✓ التعرف على مستوى فهم المخاطر في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي.
- ✓ التعرف على مستوى مراقبة المخاطر في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي.
- ✓ التعرف على مستوى تقييم المخاطر في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: ما أثر فاعلية إدارة المخاطر بأبعادها مجمعة المتمثلة في (تعريف المخاطر، فهم المخاطر، مراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر) في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي، وتتفرع منه عدة أسئلة فرعية كالتالي:

- إلى أي مدى يسهم تعريف المخاطر في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي؟
- ما أثر استقطاب الموارد البشرية في الحد من النزاعات الوظيفية وتحسين مستويات الرضا الوظيفي وذلك بالتطبيق على الشركات الخاصة السعودية؟
- كيف يؤثر التدريب والتطوير في الحد من النزاعات الوظيفية وتحسين مستويات الرضا الوظيفي وذلك بالتطبيق على الشركات الخاصة السعودية؟

➤ ما أثر تحفيز الموارد البشرية في الحد من النزاعات الوظيفية وتحسين مستويات الرضا الوظيفي وذلك بالتطبيق على الشركات الخاصة السعودية؟

فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها يمكن للباحث اعتماداً على الإطار النظري المتعلق بالدراسة، واستناداً إلى نتائج الدراسات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر بأبعادها مجمعة المتمثلة في (تعريف المخاطر، فهم المخاطر، مراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر) في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي.

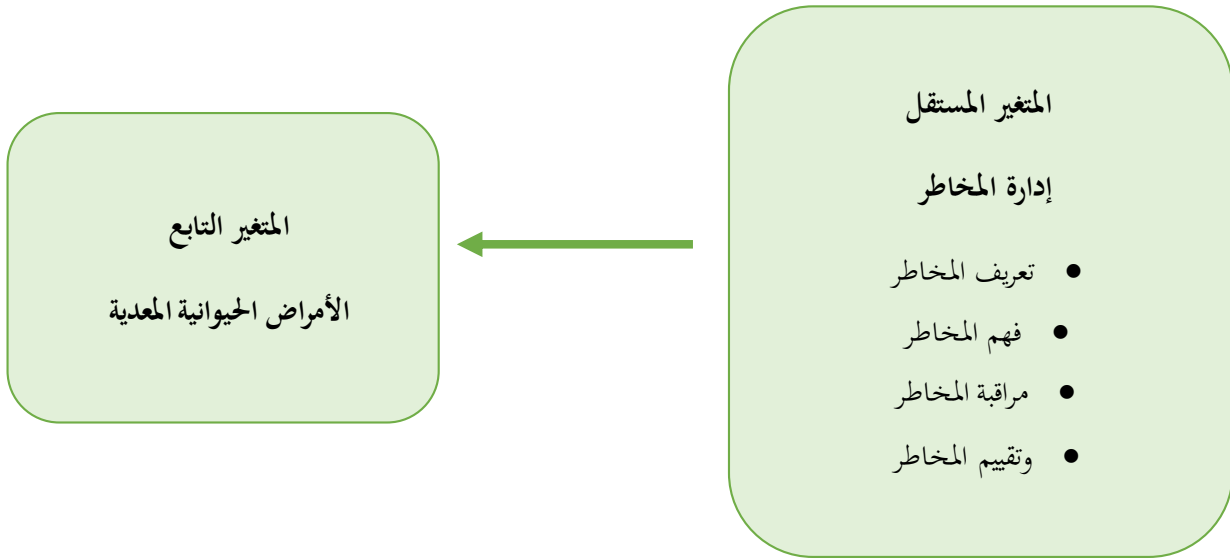
وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الثلاث التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعريف المخاطر في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفهم المخاطر في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمراقبة المخاطر في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقييم المخاطر في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي.

نموذج الدراسة:

المتغير المستقل: إدارة المخاطر بأبعادها مجمعة المتمثلة في (تعريف المخاطر، فهم المخاطر، مراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر).

المتغير التابع: الأمراض الحيوانية المعدية.



الدراسات السابقة:

دراسات عن إدارة المخاطر

دراسة (Lebda, 2024)، بعنوان **The Impact of Fintech on Credit Risk**

Management: An Applied Study on the Egyptian Banking Sector

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر التكنولوجيا المالية على إدارة مخاطر الائتمان للبنوك العاملة في مصر، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ١٦ بنكاً من البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣. تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة في القوائم والتقارير المالية للبنوك، وقواعد بيانات البنك الدولي، كما تعتمد على أسلوب البيانات الذي يجمع بين كل من بيانات السلاسل الزمنية وبيانات السلاسل المقطعية (Data Panel) لإجراء الدراسة، وتم تحليل البيانات من خلال الاعتماد على حزم البرامج الإحصائية Stata 14. أظهرت نتائج الدراسة تأثيراً إيجابياً معنوياً للتكنولوجيا المالية التي تقاس بأرصدة مخاطر الائتمان على إدارة مخاطر الائتمان. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مقياسي التكنولوجيا المالية ونسبة كفاية رأس المال CAR ونسبة السيولة LR. بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة سلبية معنوية بين مقياسي التكنولوجيا المالية ونسبة التكلفة إلى الدخل CIR ونسبة القروض إلى الودائع LDR. في حين أن نسبة القروض المتعثرة NPL قد تأثرت بشكل متناقض. وقد أدت الزيادة في أرصدة بطاقات الائتمان إلى انخفاض في نسبة القروض المتعثرة، في حين أدت الزيادة في قيمة الأصول التكنولوجية إلى زيادة في نسبة القروض المتعثرة.

دراسة (Jaddi, 2020)، بعنوان Risk Management Committees as Effective Monitors in Corporate Risks Reporting

اختبرت هذه الدراسة بشكل تجريبي ما إذا كانت خصائص لجنة إدارة المخاطر هي رقابة فعالة للإفصاح عن المخاطر في المؤسسات المالية في سوق رأس المال النامي. تستخدم الدراسة ٢٠ مصرفاً و ٣٠ شركة تأمين كعينة من الكيانات المالية على مدى خمس سنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٨) لاكتشاف كيفية ارتباط خصائص لجنة إدارة المخاطر بالإفصاح عن الأدوات المالية للمعيار الدولي لإعداد

التقارير المالية ٧ في أحد البلدان النامية. تكشف نتائج الدراسة أن حجم لجنة إدارة المخاطر واستقلالية لجنة إدارة المخاطر هي متغيرات استشارية أو رقابة إيجابية وهامة للإفصاح عن الأدوات المالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧. ومع ذلك، لم تجد الدراسة أي دعم لأي دور رقابي لخبرة لجنة إدارة المخاطر واجتماع لجنة إدارة المخاطر عند النظر في المؤسسات المالية لدولة نامية مثل نيجيريا. تمت مناقشة الآثار المترتبة على النتيجة في السياق المالي النيجيري بمزيد من التفصيل.

دراسة (Bedeir, 2024)، بعنوان The Impact of Climate Risk Disclosure as Risk Management Tool on Firm Financial Performance: The Role of Board "Characteristics "Evidence from an Emerging Environmental Regime

الهدف: هناك تخوف لدى الشركات ذات الكثافة العالية في الاستثمارات التي تأثر على المناخ بشأن التكلفة الخاصة بتلبية القوانين البيئية. في ضوء ذلك: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على معرفة كيف يؤثر الإفصاح عن المخاطر المناخية على الأداء المالي للشركات، وذلك من خلال دراسة تأثير الإفصاح عن انبعاثات الكربون على معدل العائد على أصول الشركة. بالإضافة إلى ذلك، تضيف هذه الدراسة إلى الأدبيات المحاسبية السابقة في مجال الإفصاح من خلال فحص دور خصائص مجلس الإدارة في تعزيز تأثير الإفصاح عن المخاطر المناخية على الأداء المالي للشركات. المنهجية: تعتمد هذه الدراسة بصفة أساسية على تقارير الإفصاح السنوي عن انبعاثات الكربون (CDR) لقياس الإفصاح عن المخاطر المناخية، كما تعتمد على معدل العائد على أصول الشركة (ROA) لقياس الأداء المالي للشركات. علاوة على ذلك، تم تطوير نموذج الدراسة من خلال إضافة خصائص مجلس الإدارة للوقوف على تأثيرها على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المناخية والأداء المالي للشركات. النتائج: توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي: ١- هناك ارتباط إيجابي بين الأداء المالي وبين الأداء

البيئي للشركة. ٢- لا يوجد فرق معنوي بين معدل العائد على الأصول للشركات التي تفصح عن المخاطر المناخية وباقي شركات عينة الدراسة. ٣- هناك زيادة معنوية في تحسن الأداء المالي للشركات التي تفصح عن المخاطر المناخية في حالة الشركات التي تتمتع بعدد أكبر لأعضاء مجالس إدارتها. حدود البحث: تقتصر هذه الدراسة بالتطبيق على إحدى الاقتصاديات الناشئة، حيث لا تأخذ في الاعتبار الإفصاح الإلزامي عن المخاطر المناخية في الاقتصاديات المتقدمة. وعلى هذا، توصي الدراسة بإجراء أبحاث مستقبلية لمقارنة الإفصاح عن المخاطر المناخية بين الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات المتقدمة واستعراض تأثيرها على الأداء المالي للشركات. بالإضافة إلى ذلك، تتناول هذه الدراسة ما إذا كانت الشركات تفصح عن المخاطر المناخية ولا تأخذ في الاعتبار مستوى الإفصاح أو مستويات انبعاث الكربون. وبذلك تكون هناك فرصة لإجراء أبحاث مستقبلية للوقوف على دراسة التأثير الخاص بمستويات الإفصاح عن المخاطر المناخية ومستويات انبعاث الكربون. التطبيقات العملية: أحد أهم التطبيقات العملية لهذه الدراسة هو تعزيز فهم كيف يؤثر الإفصاح عن المخاطر المناخية على جودة الإفصاح وكيف سينعكس ذلك على الأداء المالي للشركات، باعتبار الإفصاح أحد مناهج إدارة المخاطر. الأصالة: تضيف هذه الدراسة إلى أدبيات المحاسبة المالية والإفصاح من خلال تقديم أدلة على أن الإفصاح عن المخاطر المناخية يمكن اعتباره محددًا رئيسيًا من محددات إدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، تحقق الشركات التي تفصح عن المخاطر المناخية تحسناً في أدائها المالي في الأجل الطويل.

دراسة (Bouchetara, 2020)، بعنوان Stress Testing Bank as Tools of Risk Management: Case of an Individual Algerian Bank Using Financial Projection Model

الهدف من هذه الدراسة هو تطبيق اختبارات الضغط أو الصلابة على بنك واحد في الجزائر لتسليط الضوء على نقاط الضعف في مواجهة الصدمات المختلفة التي يتم تطبيقها على أساس نموذج الإسقاط المالي. على الرغم من أن الدراسة تشمل حالة الجزائر فقط، إلا أن التوصيات المقدمة في سياق معايير إدارة المخاطر الدولية والأساليب المطبقة لتقييم المخاطر تشكل مثالا عالمياً لأفضل الممارسات.

دراسة (Abu Yahya, 2021)، بعنوان Total Quality and Risk Management in Construction Projects in Jordan

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تأثير الجودة الشاملة وإدارة المخاطر على المشاريع الإنشائية في الأردن، وتكون مجتمع الدراسة من (٥٠) شركة إنشائية في العاصمة عمان، في حين بلغت عينة الدراسة من (٦٩) موظف وموظفة في الإدارة العليا والوسطي للشركات الإنشائية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء استبانة خصص للإجابة عن تساؤلات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج نذكر منها: -أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق إدارة المخاطر في بعد تخطيط إدارة المخاطر وبعد توافر نظام المعلومات وتوافر نظام الاتصال حسب توقعات عينة الدراسة كان المستوى المتوسط. -أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة على المشاريع الإنشائية في عمان حسب الدعم الإداري والتحسين المستمر وإدارة الموارد لتوقعات عينة الدراسة كان متوسط المستوى. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات نذكر منها: - أوصت الدراسة إصدار تشريعات لشركات المقاولات في الأردن تعزز تنفيذ سياسة الجودة في المؤسسات على جميع المستويات مع متابعة الإدارة لتنفيذ متطلبات الجودة في المشاريع الإنشائية. - أوصت الدراسة شركات المقاولات بالأردن بزيادة الاهتمام بإدارة المخاطر في المشروع من خلال نشر ثقافة أهمية إدارة المخاطر وإشراك الموظفي في القيام بإدارة المخاطر.

دراسة (البرديسة، ٢٠١٩)، بعنوان دراسة اقتصادية جغرافية لمرض الحمى القلاعية كأهم الأمراض الحيوانية العابرة للحدود وتأثير توطنه في مصر . المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي

استهدف البحث دراسة الأثر الاقتصادي والجغرافي الذي يمكن أن تتحمله الدولة بسبب ظهور الأمراض الحيوانية العابرة للحدود وخاصة مرض الحمى القلاعية، ودراسة التغيرات في مدى انتشارها وتوزيعها وتركزها في منطقة معينة، واختصاصه بماشية معينة، ومدى استجابة الدولة وأخذ التدابير لاحتواء هذا المرض باعتباره أهم الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وتبين أن مرض الحمى القلاعية يأخذ صفة الانتشار والتفشي فقط في بعض الدول مثل هولندا، وفرنسا، ونيبال، وأستراليا، ولبنان، وسيريلانكا، ويوغسلافيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الجنوبية، واليابان، والبرازيل، وإيطاليا، ويأخذ صفة التوطن في دول أخرى هي: مصر، والسودان، والصومال، وأثيوبيا، وأوغندا، وتنزانيا، وكينيا، وتركيا، والسعودية، والإمارات، وباكستان، وإيران، وأفغانستان، خلال فترة الدراسة (٢٠٠١ - ٢٠١٧). وبلغت قيمة الخسائر الناتجة عن انتشار وتفشي مرضي الحمى القلاعية حوالي ١,٥٠ مليون دولار كمتوسط خلال فترة انتشار وتفشي المرض (٢٠٠٦ - ٢٠١٧)، وهو ما ينعكس بالسلب على الناتج الزراعي بمقدار ٠,٠٣٤ % من قيمته سنويا في المتوسط خلال فترة الدراسة، وعلى الجانب الآخر تأكد أن الدولة استجابت لاحتواء المرض وأخذ التدابير، حيث تبين أن هناك انخفاض (تأكد معنويته إحصائياً) بمقدار ١١٣ ألف دولار سنويا في إجمالي الخسائر. وتبين أن هناك أيضا أثر اقتصادي واضح لهذا المرض ينعكس في زيادة تكاليف التحصينات وأخذ التدابير اللازمة لمكافحة توطنه في مصر في فترة انتشار وتفشي المرض بمتوسط ١,٢٥ مليون دولار مقارنة بنظيره في الفترة ما قبل المرض والبالغ حوالي ٠,٩١ مليون دولار، وكذلك زيادة أعداد الماشية النافقة، والتي يتحمل قيمتها الناتج المحلي الزراعي بنسبة ٠,٤٣ % في المتوسط خلال فترة الدراسة، وفيما يخص التأثير الاقتصادي على التجارة الخارجية تبين أن هناك تأثير اقتصادي يظهر في زيادة قيمة الواردات الكلية والواردات الزراعية نتيجة

لزيادة قيمة واردات اللحوم بأنواعها وهو ما ينتج عنه تنويع التجارة والواردات الزراعية، وانخفاض واردات الحيوانات الحية بمعدل ٠,١٢ %، وزيادة واردات اللحوم بأنواعها بمقدار ٨٩٩ مليون دولار. وتوصي الدراسة بضرورة أخذ التدابير اللازمة وزيادة التحصينات خاصة للأبقار والجاموس، والاتجاه نحو استيراد اللحوم بدلا من الحيوانات الحية خاصة في فترات تفشي المرض، ووقف استيراد الحيوانات الحي في مثل هذه الفترات.

دراسة (الطفيلي، ٢٠٢٤)، بعنوان تحليل جغرافي للأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية في محافظة بابل

تمثلت دراسة البحث التي تعد إحدى دراسات الجغرافية الزراعية بالكشف عن أهم الأمراض المؤثرة على الثروة الحيوانية في محافظة بابل كونها تقف عائقا أمام تنمية هذا النشاط الذي يعد داعما للاقتصاد الوطني من منتجات الألبان واللحوم الضروريين لغذاء السكان، ومن خلال الزيارات الميدانية للمستشفى البيطري في المنطقة تم الكشف عن أهم الأمراض وتقسّم إلى قسمين منها الأمراض المعدية وتقسّم إلى مجموعة الأمراض الفيروسية إذ تشمل (الحمى القلاعية، حمى الثلاثة أيام، الإسهال الفيروسي البقري، التهاب الجلد العقدي، داء السعار، جدري الأغنام والتهاب الجلد المتوطن) ومجموعة الأمراض البكتيرية وتشمل (التهاب الضرع، الإجهاض الساري، عفونة الدم النزفية، الساق السوداء والتسمم المعوي) ومجموعة الأمراض الطفيلية وتشمل (الطفيليات الداخلية والخارجية)، والقسم الثاني فهي الأمراض غير المعدية وتشمل (الانتفاخ البطني وأمراض النقص الغذائي)، إذ سجل أكثرها خطرا على الحيوانات مرض الحمى القلاعية، إذ بلغت أعداد الأبقار المصابة به نحو (٢٣٣٤٩٨) رأسا و (٢١٤٤٠) رأسا من الجاموس و (٢٥٤٨٨٤) رأسا من الأغنام و (١١٢٠٤) رأسا من الماعز ولعام ٢٠٢٠.

الفجوة البحثية:

من خلال تحليل الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات إدارة المخاطر ، والإفصاح عنها ، والتحديات الصحية ذات الطابع البيطري أو البيئي، يتبين أن ثمة تراكمًا معرفيًا مهمًا في بعض الجوانب المتصلة بموضوع الدراسة الحالية، غير أن هذا التراكم لا يغني عن وجود فجوة واضحة على مستوى التكامل بين مفاهيم إدارة المخاطر وتطبيقها العملي في القطاع البيطري الحكومي، لا سيما فيما يتعلق بالأمراض الحيوانية المعدية.

ففي سياق الدراسات التي ركزت على إدارة المخاطر المالية، كدراسة Lebda (٢٠٢٤) و Jaddi (٢٠٢٠)، نجد أن مفهوم إدارة المخاطر قد تم تطبيقه بكفاءة في القطاعات المصرفية والمالية، مع التركيز على الأدوات الكمية والرقابية التي تعزز الإفصاح وتحد من المخاطر الائتمانية. وقد استخدمت تلك الدراسات نماذج تحليلية متقدمة ومؤشرات دقيقة، ولكنها اقتصرت على البيئة المصرفية ولم تلامس الإطار الحيوي أو البيطري، الذي يتطلب بدوره تكييفًا خاصًا لإدارة المخاطر نتيجة لطبيعته المتغيرة والمعتمدة على العوامل الوبائية والبيئية والسلوكية في آن واحد.

أما الدراسات التي تناولت المخاطر البيئية والصحية مثل دراسة Bedeir (٢٠٢٤)، فقد ركزت على الإفصاح عن المخاطر المناخية ودورها في تحسين الأداء المالي، مع التطرق لدور خصائص الحوكمة المؤسسية في دعم هذا الإفصاح. ورغم أن هذه الدراسة تُعد قريبة من موضوع الدراسة الحالية من حيث الاهتمام بالمخاطر ذات الطابع غير المالي، فإنها تظل محصورة في الإطار البيئي الأوسع دون معالجة مباشرة لمخاطر الصحة الحيوانية أو استراتيجيات القطاع الحكومي في مواجهتها. كما أن استخدامها للإفصاح كأداة لإدارة المخاطر لا يتناول التطبيق الميداني أو الفاعلية التنفيذية على مستوى مؤسسات الدولة البيطرية.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت إدارة المخاطر في مشاريع البنية التحتية أو البناء مثل دراسة Abu Yahya (٢٠٢١)، فإنها أظهرت اهتمامًا بقياس مستويات تطبيق إدارة المخاطر، لكنها اقتصرَت على القطاع الإنشائي، ولم تتناول خصائص المخاطر الوبائية أو الأمراض الحيوانية التي تتطلب نماذج تحليلية واستجابات تنظيمية مختلفة تمامًا، من حيث التنسيق مع القطاع الصحي، وطبيعة الانتشار، وأساليب التدخل.

من ناحية أخرى، فإن الدراسات التي تناولت الأمراض الحيوانية المعدية أو المهددة للثروة الحيوانية، مثل دراسة البرديسة (٢٠١٩) والطفيلي (٢٠٢٤)، جاءت غنية من حيث التحليل الجغرافي والاقتصادي لتفشي الأمراض، ووفرت بيانات دقيقة عن توطن بعض الأوبئة الحيوانية في دول معينة، كما سلطت الضوء على الآثار الاقتصادية الناتجة عن تفشي هذه الأمراض. إلا أن هذه الدراسات، على الرغم من أهميتها، لم تعالج كيفية إدارة هذه المخاطر من منظور مؤسسي تكاملي، ولم تقدم تقييمًا منهجيًا لفاعلية السياسات البيطرية الحكومية في احتواء تفشي المرض، ولا لآليات الاستجابة أو نظم التحصين والتبليغ أو التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، ما يجعلها جزئية أو تشخيصية أكثر من كونها تحليلية أو تقييمية في منهجها.

بناءً على ما سبق، تتجلى الفجوة البحثية في غياب دراسات تطبيقية منهجية تُعنى بتقييم فاعلية إدارة المخاطر في القطاع البيطري الحكومي تحديدًا، لا سيما في ظل تزايد التهديدات المرتبطة بالأمراض الحيوانية المعدية التي لا تقتصر أضرارها على الثروة الحيوانية فحسب، بل تتعداها إلى الأمن الغذائي والصحة العامة والاستقرار الاقتصادي في المجتمعات الزراعية والريفية. كما أن الدراسات السابقة لم تدمج بين التحليل الكمي والنوعي في تقييم كفاءة نظم الاستجابة الحكومية، ولم تربط بين المؤشرات البيطرية والمؤشرات الإدارية والتنظيمية ذات العلاقة بإدارة المخاطر. ومن هنا، تسعى الدراسة الحالية

لسدّ هذه الفجوة من خلال تقديم إطار تطبيقي شامل يُقيّم نُظم إدارة المخاطر البيطرية الحكومية، ويكشف عن نقاط القوة والقصور في بنيتها المؤسسية والتنفيذية، وذلك في ظل التحديات المستمرة والمتغيرة التي يفرضها التفاعل بين الحيوان والبيئة والإنسان.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تتعلق الدراسة الحالية من إطار نظري متكامل يُعنى بفهم وتفسير العلاقة بين فاعلية إدارة المخاطر والحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية، وذلك في سياق القطاع البيطري الحكومي. وتستند هذه الدراسة إلى جملة من الأسس النظرية التي تمثل مرجعية لفهم آليات العمل المؤسسي في التعامل مع الأزمات الصحية ذات المنشأ الحيواني، خصوصًا في ظل تزايد التهديدات الوبائية التي باتت تشكل خطرًا متناميًا على الأمن البيئي والغذائي والصحي. فالأمراض الحيوانية المعدية لم تعد تُعدّ مجرد تهديد محلي لقطاع الثروة الحيوانية، بل أصبحت تحديًا عابرًا للحدود، يتطلب استجابات تنظيمية مدروسة واستباقية تعتمد على أسس علمية ومنهجيات دقيقة في إدارة المخاطر.

وتستند الدراسة إلى نظرية النظم التي تنظر إلى المنظمات، ومنها المؤسسات البيطرية، على أنها كيانات مترابطة الأجزاء، يتأثر كل جزء فيها بما يجري في بقية الأجزاء. ووفقًا لهذا المنظور، فإن فعالية إدارة المخاطر تتطلب تنسيقًا وظيفيًا عالي المستوى بين مختلف الوحدات المعنية في القطاع البيطري، بدءًا من وحدات الرصد والتبليغ، مرورًا بوحدة التحليل البيولوجي والوبائي، وانتهاءً بجهات اتخاذ القرار والتدخل الميداني. ويعني ذلك أن أي ضعف أو خلل في أحد هذه المكونات قد يؤدي إلى قصور في الاستجابة الشاملة، وبالتالي تفاقم انتشار الأمراض.

كما تعتمد الدراسة على نظرية إدارة الأزمات التي تنظر إلى المؤسسات الحكومية على أنها مطالبة بوضع سيناريوهات مسبقة للتعامل مع الطوارئ، وتوفير نظم استجابة مرنة وفعالة، قادرة على تقليل حجم الخسائر البشرية والاقتصادية في حال وقوع الكارثة. وتبرز أهمية هذه النظرية في الدراسة الحالية من خلال تقييم مدى جاهزية القطاع البيطري الحكومي للتعامل مع تفشي الأمراض، من حيث توفر الموارد البشرية والمادية، وسرعة الاستجابة، ودقة التنسيق بين الأجهزة المحلية والمركزية، وآليات اتخاذ القرار في الظروف الطارئة.

ومن جهة أخرى، فإن الدراسة تنطلق من نظرية المخاطر (Risk Theory) التي تفترض أن المخاطر، سواء كانت صحية أو بيئية أو تنظيمية، يمكن إدارتها بشكل ممنهج من خلال عملية متسلسلة تشمل: التحديد، والتقييم، والتحليل، ثم اتخاذ القرار والتدخل. ويُعد تطبيق هذه النظرية في المجال البيطري أداة حيوية لتصنيف المخاطر المرتبطة بالأمراض الحيوانية المعدية، بناءً على احتمالية وقوعها وشدة أثرها، مما يتيح تصميم استراتيجيات وقائية وعلاجية أكثر كفاءة.

ولا تُغفل الدراسة الجانب المؤسسي، إذ تعتمد على مفاهيم الحوكمة الرشيدة في الإدارة العامة، والتي تؤكد أن فاعلية المؤسسات الحكومية، بما فيها القطاع البيطري، تتوقف على مدى التزامها بالشفافية، والمساءلة، وكفاءة استخدام الموارد، والتخطيط الاستراتيجي، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على كفاءة إدارة المخاطر. وبذلك، فإن الدراسة تنظر إلى إدارة المخاطر لا كمجرد أداة تقنية، بل كممارسة مؤسسية تتطلب بنية تنظيمية مرنة، وقيادة واعية، وثقافة إدارية تدعم المبادرة والمسؤولية.

في المجمل، تُبنى الدراسة الحالية على تكامل هذه المنطلقات النظرية، لتقديم تصور شامل ومتربط حول كيفية تقييم وقياس فاعلية إدارة المخاطر في مواجهة الأمراض الحيوانية المعدية ضمن القطاع البيطري الحكومي. كما تسعى إلى الربط بين النظرية والتطبيق من خلال تحليل واقع الإدارة البيطرية وممارساتها

في الميدان، وتحديد مواطن القوة والقصور، بما يمكن من اقتراح حلول عملية تدعم جاهزية النظام البيطري وتحسن قدرته على الاستجابة للتحديات الوبائية الراهنة والمستقبلية.

المنهجية وطرق البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كأسلوب مناسب للوصف، الذي يتطابق مع الفصول النظرية أما في الفصل التطبيقي التحليلي والمنهج الاستنباطي من أجل تحليل وتقييم البيانات المتحصل عليها في الاستبانة للمؤسسة محل الدراسة باعتباره ملائماً لتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع، مع إخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل أبعاده، والتي سنتطرق إليها في الفصل التطبيقي في دراسة الحالة.

يعتمد اختيار المنهج الملائم لطبيعة البحث على طبيعة المشكلة والهدف من دراستها، ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فالأسلوب الوصفي مناسب للوصف الذي يتطابق مع الفصول النظرية، أما في الفصل التطبيقي التحليلي والمنهج الاستنباطي من أجل تحليل وتقييم البيانات المتحصل عليها في الاستبانة محل الدراسة، حيث يسهم هذا المنهج في الإجابة عن التساؤلات البحثية من خلال جمع البيانات ومن ثم تحليلها ومناقشتها. وهذا المنهج هو المستخدم في معظم الدراسات السابقة.

مصادر جمع البيانات

➤ **المصادر الثانوية:** وتشمل البيانات والمعلومات الموجودة في الكتب والمراجع، والرسائل الجامعية وأوراق العمل والمجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية وورش العمل، بالإضافة إلى التقارير المنشورة وغير المنشورة التي تناولت الموضوع في مختلف المؤسسات ذات الصلة.

➤ **المصادر الأولية:** اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مصادرها والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض على Google Forms وإرسال رابطها إلى مجتمع البحث.

أدوات الدراسة:

تعرف أداة البحث بأنها "الوسيلة التي تتم بواسطتها عملية جمع البيانات بهدف الإجابة عن تساؤلاته، وسيعتمد الباحثين في جمع البيانات على الاستبانة، والتي تُعرف بأنها "صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد البحث" حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما:

- **القسم الأول:** وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة ب: النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي.
- **القسم الثاني:** اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحقيق أهداف الدراسة:

- معامل " ألفا كرونباخ " لقياس ثبات أداة الدراسة ومعامل الارتباط بيرسون لقياس صدق أداة الدراسة والعلاقة بين المتغيرات

– التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بمتغيرات الدراسة ولجميع الاستجابات على فقرات الاستبيان.

– معامل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر كل بعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع

أداة الدراسة

تم تصميم الاستبانة في الدراسة الحالية لنتناسب مع متغيرات البحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. تتكون الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يتناول المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من العاملين في وزارة الصحة السعودية، ويشمل المسمى الوظيفي، العمر، المستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي على الفقرات التي تقيس المتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة.

أولاً: المتغير المستقل – إدارة المخاطر، ويُقاس من خلال ٢٠ فقرة مقسمة لثلاثة أبعاد رئيسية:

1. تعريف المخاطر
2. فهم المخاطر
3. مراقبة المخاطر
4. تقييم المخاطر

ثانياً: المتغير التابع – الأمراض الحيوانية المعدية، ويُقاس من خلال (١٠) فقرة موزعة.

حدود الدراسة:

- **حدود موضوعية:** تقتصر الدراسة على أثر فاعلية إدارة المخاطر بأبعادها مجمعة المتمثلة في (تعريف المخاطر ، فهم المخاطر ، مراقبة المخاطر ، وتقييم المخاطر) في الحد من تفشي الأمراض الحيوانية المعدية وذلك بالتطبيق على القطاع البيطري الحكومي.
- **حدود مكانية:** تُجرى الدراسة على القطاع البيطري الحكومي.
- **حدود زمانية:** تم إعداد الدراسة في عام ٢٠٢٥.
- **حدود بشرية:** تقتصر الحدود البشرية لهذه الدراسة على الأطباء العاملين بالقطاع البيطري الحكومي.

المراجع:

- البرديسي، حرب أحمد السيد حسين، و الشيشيني، أيمن سعيد محمد. (٢٠١٩). دراسة اقتصادية جغرافية لمرض الحمى القلاعية كأهم الأمراض الحيوانية العابرة للحدود وتأثير توطئه في مصر. المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، مج ٢٩، ع ٤، ١٦٧٩ - ١٦٨٨.
- الطفيلي، ظلال جواد كاظم، و أمين، ندى محسن. (٢٠٢٤). تحليل جغرافي للأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية في محافظة بابل. مجلة الدراسات المستدامة، مج ٦، ملحق، ١٧٦٤ - ١٧٩٤.
- Lebda, Raymond El-Saeed Mohamed. (2024). The Impact of Fintech on Credit Risk Management: An Applied Study on the Egyptian Banking Sector. Alexandria University Journal of Administrative Sciences, Vol. 61, No. 5, 381-422.
- Al-Suhaimat, Abdullah Ahmed Mohammed, and Abu Tabra, Talib Kashash Murtada. (2023). The Impact of Risk Management Practices and Issues on the Performance of Construction Projects (Unpublished Master's Thesis). Mutah University, Mutah.
- Ammar, Aya, and Abu Sharbeh, M. T. (2020). The Impact of Strategic Planning on Credit Risk Management of the Palestinian Banks (Unpublished Master's Thesis). Arab American University – Jenin, Jenin.

- Elgohary, A. S. (2021). Noise Risk Management in Buildings According to the Leadership Systems in Energy and Environmental Design. *Journal of Architecture, Arts and Humanities*, vol. 27, 59–73.
- Beladjeraf, S., and Mestaoui, H. (2020). The Governance as a Mechanism to Reduce the Banking Default and Managing the Banking Risks. *Journal of Judicial Practice*, Vol. 12, Special Issue, 54–71.
- Al-Balawneh, Khaled Ali, and Tarabayeh, Saeed Mohammed Ziad Abdel-Qader. (2024). The Impact of Risk Management and Knowledge Management on Construction Project Success: The Mediating Role of Project Management Performance. *Mu'tah Journal of Research and Studies – Humanities and Social Sciences Series*, Vol. 39, No. 1, 13–46.
- Jaber, Alaa Al-Din, and Al-Adhayleh, Muhammad Jamil Abdul-Qader. (2020). The Impact of Risk Management Practices on the Organizational Performance: Field Study at Jordanian Insurance Companies (Unpublished Master's Thesis). Middle East University, Amman.
- Jaddi, Firas Farhan, Idris, Ismail Tijani, and Zanko, Adam Karba. (2020). Risk Management Committees as Effective Monitors in Corporate Risks Reporting. *International Journal of Research in Educational Sciences, Humanities, Arts and Languages*, Vol. 1, No. 6, 712–730.

- Bedeir, R. E. M. (2024). The Impact of Climate Risk Disclosure as Risk Management Tool on Firm Financial Performance: The Role of Board Characteristics "Evidence from an Emerging Environmental Regime". Accounting and Auditing Journal, Vol. 1, 1–30.
- Bouchetara, M., and Kahyaoglu, S. B. (2020). Stress Testing Bank as Tools of Risk Management: Case of an Individual Algerian Bank Using Financial Projection Model. Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies, Vol. 7, No. 2, 617–638.
- Abu Yahya, Suleiman Musa, and Al-Abdullah, Saad Farhan Ibrahim. (2021). Total Quality and Risk Management in Construction Projects in Jordan (Unpublished Master's Thesis). Al-Isra Private University, Amman.

Mid–Ocean University

College of Management

Department Risk Management



**"The effectiveness of risk management in reducing the
spread of infectious animal diseases: an applied study
in the government veterinary sector"**

Preparation:

Sahab Omar Alfulij

243000127

Supervision:

Dr. Al–Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

Dr.Fayez Ali Jrad

1445–2025

